دور الرقابة الشـــرعية فـــي تعزيز الثقة بالمصارف الإســـلامية: دراســـة وصفية تحليليـــة بالاعتماد على المعايير الشـــرعية والتقارير الدولية

The Role of Shariah Supervision in Enhancing Trust in Islamic Banks: A Descriptive and Analytical Study Based on Shariah Standards and International Reports

إعـــــداد :

الباحث بمرحلة الدكتوراه : عيد رمضان محمد حسن

كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
محاضر ومستشار مالي

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الوظيفي للرقابة الشرعية وتقييم فاعلية هياكل الحوكمة الشرعية في تعزيز الثقة المؤسسية بالمصارف الإسلامية، بوصفها ثقة مركبة ذات بعد شرعي ومالي، تنشأ من اطمئنان المتعاملين إلى سلامة الامتثال لأحكام الشريعة وكفاءة الإدارة المصرفية في آنٍ واحد. وتركز الدراسة على بيان الكيفية التي تسهم بها هياكل الرقابة الشرعية، بما تتضمنه من مجالس رقابة مستقلة وآليات مراجعة وتدقيق شرعي وإفصاح دوري، في تحويل الالتزام الشرعي من إطار معياري نظري إلى ممارسة مؤسسية قابلة للتحقق، بما ينعكس على مصداقية المصرف واستقراره.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المعايير الشرعية الدولية، ودراسة آليات تطبيقها في عدد من المصارف الإسلامية عبر تحليل محتوى تقاريرها السنوية، بهدف تقييم العلاقة بين خصائص الحوكمة الشرعية، مثل الاستقلالية والكفاءة المهنية ومستوى الإفصاح، وبين مستوى الثقة المؤسسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الوظيفي للرقابة الشرعية لا يقتصر على التدقيق الشرعي، بل يمتد ليشمل منظومة متكاملة من الإشراف والرقابة اللاحقة والتقويم المستمر، بما يعزز مصداقية العمليات المصرفية، ولا سيما من حيث استقلالها المؤسسي، ووضوح إجراءاتها، وانتظام الإفصاح عن أعمالها، تمثل عاملاً حاسمًا في بناء الثقة المؤسسية، في حين يؤدي ضعف هذه المقومات إلى إضعاف مستوى الثقة حتى مع وجود إطار شرعي شكلي.

كما كشفت الدراسة عن وجود تحديات تؤثر في كفاءة الرقابة الشرعية، من أبرزها محدودية الإفصاح عن نتائج أعمال الهيئات الشرعية، ونقص الكفاءات المتخصصة، الأمر الذي ينعكس على اتساق التطبيق ومستوى الثقة.

وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الثقة المؤسسية في المصارف الإسلامية يرتبط بمدى فاعلية البنية المؤسسية للرقابة الشرعية، وليس بمجرد وجودها الشكلي، وتوصي بضرورة تطوير آليات الإفصاح الشرعي، وتعزيز الاستقلال المؤسسي للهيئات الشرعية، وتأهيل الكفاءات المتخصصة، بما يدعم التكامل بين الامتثال الشرعي والكفاءة المصرفية ويعزز استدامة النموذج المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية:
الرقابة الشرعية؛ الحوكمة الشرعية؛ الثقة المؤسسية؛ المصارف الإسلامية؛ الإفصاح؛ المنهج الوصفي التحليلي.

Abstract

This study analyzes the functional role of Shariah governance structures in Islamic banks and examines how their operational mechanisms contribute to building institutional and Shariah-based trust among stakeholders. The study distinguishes conceptually between analyzing the functional role of Shariah supervisory bodies and evaluating their effectiveness. Rather than conducting a quantitative assessment, the research focuses on tracing the analytical pathways linking institutional independence, disclosure practices, and compliance with Shariah standards to the reinforcement of institutional credibility and trust.

The research adopts a descriptive–analytical approach based on qualitative content analysis of Shariah standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions and reports of the Islamic Financial Services Board, in

addition to examining Shariah board reports published by selected Islamic banks as illustrative case models.
The findings indicate that the effectiveness of Shariah governance derives not merely from its formal existence, but from institutional independence, clarity of mandate, and systematic disclosure of Shariah supervisory outcomes. These elements directly influence institutional and Shariah-based trust by enhancing credibility, compliance assurance, and governance integrity. The study further identifies structural challenges that may weaken trust-building mechanisms, including divergent juristic interpretations, insufficient methodological disclosure, and shortages in specialized expertise. Strengthening institutional Shariah governance and harmonizing professional reference frameworks are therefore essential for sustaining credibility and reinforcing the resilience of the Islamic banking model.

Keywords:
Shariah governance; institutional trust; Islamic banks; Shariah disclosure; institutional credibility; descriptive analytical study.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحوّلات عميقة في بنية الأنظمة المالية، بفعل العولمة الاقتصادية، والتطور التكنولوجي المتسارع، وتنامي أدوات الاستثمار والخدمات المصرفية الرقمية، الأمر الذي جعل الثقة في المؤسسات المالية عنصرًا حاسمًا في استقرار الأسواق ونموها. وفي هذا السياق، نشأت المصارف الإسلامية بوصفها مؤسسات مالية تقوم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، ولا سيما تحريم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً، وتنظيم المعاملات وفق فقه المعاملات المالية، بما يحقق الانضباط الشرعي في النشاط التمويلي والاستثماري، ويراعي مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، باعتبارها الإطار الكلي المنظِّم للنشاط الاقتصادي في التصور الإسلامي (شابرا وخان، ٢٠٠٠).

وقد أدّى هذا الأساس الشرعي إلى اتساع نطاق المصارف الإسلامية جغرافيًا، وتنامي حضورها في الأسواق المالية العالمية، حيث لم تعد تقتصر على المجتمعات الإسلامية، بل أصبحت محل اهتمام متعاملين وباحثين من خلفيات متعددة، لما تقدّمه من صيغ تمويلية تستند إلى أسس فقه المعاملات المالية، وتقوم على الارتباط بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، والابتعاد عن المعاملات المحظورة شرعًا.

غير أن الثقة في المصارف الإسلامية لا تتحقق بمجرد انتسابها الشكلي للإسلام، ولا بمجرد استخدام صيغ تمويل ذات مسميات شرعية، وإنما تقوم على منظومة متكاملة من الحوكمة والشفافية والامتثال الفعلي لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والمنتجات. وفي هذا الإطار، تبرز الرقابة الشرعية بوصفها الآلية المؤسسية المعنية بالتحقق من توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال فحص المنتجات، ومراجعة العقود، ومتابعة التنفيذ، بما يحقق الامتثال

لأحكام الشـريعة الإسـلامية في المعاملات المالية.
وتُعـد هيئـة الرقابـة الشـرعية الجهـة التـي تُجيـز المنتجـات المصرفية أو تمنعهـا اسـتنادًا إلـى أحـكام فقـه المعامـلات الماليـة، كمـا تضطلع بمتابعـة مدى التزام المصـرف بقراراتها، وتقويم الأداء الشـرعي، ومعالجة المخالفـات عند وقوعهـا، الأمر الذي يجعلها عنصرًا أساسـيًا في منظومة الحوكمة الشـرعية داخـل المصارف الإسـلامية (القطـان، ٢٠٠٤).
وفـي ظل التطـورات المتسـارعة في الصناعـة المالية، وظهـور منتجات مصرفية معاصرة تتسـم بدرجة عالية من التعقيد، أصبحـت هيئات الرقابة الشـرعية مطالبـة بتعزيـز قدرتها على دراسـة هذه المنتجـات وتقويمها في ضوء أحكام الشـريعة الإسـلامية، بمـا يضمن اسـتمرار توافق العمل المصرفي مع الضوابط الشـرعية.
ومـن جهة أخـرى، تمثّل الثقة في المصارف الإسـلامية عاملاً حاسـمًا في اسـتقرارها واسـتمرارها، إذ إن المتعامل مع المصرف الإسـلامي لا ينظر إلـى العائـد المالي فحسـب، بـل ينظر كذلـك إلى مـدى التـزام المصرف بأحكام الشـريعة الإسـلامية وبُعده عن المعاملات المحرمة شـرعًا، الأمر الـذي يعـزّز الاطمئنان إلى مشـروعية التعامل معه (ريـان، ١٩٩٩).
وتشـير الأدبيـات الاقتصاديـة إلـى أن ارتفاع مسـتوى الثقة يسـهم في تعزيز الاسـتقرار المالي، وزيادة القدرة التنافسـية للمؤسسات المصرفية، وترسـيخ صورتها المؤسسـية لدى المتعاملين (جبر، ٢٠٠١). ومـن ثمّ، فإن دراسـة دور الرقابة الشـرعية فـي تعزيز الثقـة في المصارف الإسـلامية تمثّـل مدخلاً مهمًا لفهـم العلاقة بين الالتزام الشـرعي ومسـتوى الثقة المؤسسية.
وفي ضوء ما سـبق، تأتـي هذه الدراسـة لتحليل دور الرقابة الشـرعية في تعزيـز الثقـة بالمصارف الإسـلامية، مـن خلال بيـان طبيعة هـذا الدور، وأثـره فـي دعم الالتـزام الشـرعي، وانعكاس ذلـك على ثقـة المتعاملين بالمصارف الإسـلامية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع المؤسسي والانتشار الجغرافي الذي شهدته المصارف الإسلامية خلال العقود الأخيرة، وما صاحب ذلك من تنوّع في المنتجات والخدمات، إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى استمرار وجود تساؤلات لدى شريحة من المتعاملين بشأن مدى تحقق الالتزام الشرعي الفعلي في الممارسات التطبيقية لبعض المؤسسات، ومدى وضوح أدوار هيئات الرقابة الشرعية وآليات عملها في ضمان هذا الالتزام (العمر، ١٩٩٩؛ شوقي بورقبة، ٢٠٠٧). كما تبرز في الأدبيات إشارات إلى تفاوت في مستوى الإفصاح عن أعمال الهيئات الشرعية، وحدود تأثيرها المؤسسي، وآليات المتابعة اللاحقة لقراراتها، الأمر الذي يطرح إشكالية تحليلية تتعلق بمدى اتساق البناء المؤسسي للرقابة الشرعية مع الدور المتوقع منها في ترسيخ الثقة المؤسسية القائمة على الامتثال والشفافية والانضباط التنظيمي. ومن ثمّ تتمثل مشكلة الدراسة في وجود حاجة علمية إلى تحليل طبيعة الدور المؤسسي الذي تؤديه الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، والكشف عن العوامل البنيوية والتنظيمية التي قد تعزز أو تحد من إسهامها في بناء الثقة المؤسسية بصورة مستدامة.

اسئلة الدراسة

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وطبيعة موضوعها، وفي ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تتبلور تساؤلات الدراسة في تساؤل رئيس وعدد من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- التساؤل الرئيسي:

ما دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة المؤسسية بالمصارف الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية المنظمة لأعمالها؟

- التساؤلات الفرعية:

1. ما الإطار المفاهيمي والتنظيمي للرقابة الشرعية في المصارف

الإسلامية؟

2. ما طبيعة العلاقة بين فاعلية الرقابة الشرعية ومستوى ثقة المتعاملين بالمصارف الإسلامية؟
3. ما أبرز التحديات التنظيمية والمهنية التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في التطبيق العملي؟
4. ما مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير الشرعية المنظمة لأعمال الرقابة الشرعية وآليات الإفصاح المرتبطة بها؟
5. ما الآليات التي يمكن أن تسهم في تطوير فاعلية الرقابة الشرعية وتعزيز دورها في دعم الثقة المؤسسية بالمصارف الإسلامية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية التي تسهم في تعميق الفهم العلمي لدور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للرقابة الشرعية، وبيان نشأتها، وتطورها، وموقعها ضمن منظومة الحوكمة في المصارف الإسلامية.
2. تحليل دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية، وبيان آثارها النفسية والاقتصادية والسلوكية على المودعين والمستثمرين.
3. تشخيص أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية، سواء ما يتعلق بتعدد الاجتهادات، أو ضعف الاستقلالية، أو نقص الكفاءات المتخصصة.
4. قياس مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية الدولية، ولا سيما معايير هيئة (AAOIFI)، وتحليل أثر ذلك في بناء الثقة المؤسسية.
5. اقتراح آليات تطويرية لتعزيز فاعلية الرقابة الشرعية، بما يسهم

في تحقيق التوازن بين الأصالة الشرعية ومتطلبات الابتكار المالي المعاصر.

أهمية الدراسة

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في بعديها: العلمي والنظري من جهة، والتطبيقي والعملي من جهة أخرى، على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

1. تسهم هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري لمفهوم الرقابة الشرعية من خلال ربطه بمفهوم الثقة المؤسسية في القطاع المصرفي الإسلامي.
2. تواكب الدراسة الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي التي تؤكد على مركزية الحوكمة والشفافية في تحقيق الاستقرار المالي.
3. توفّر الدراسة مرجعًا علميًا للباحثين وطلبة الدراسات العليا في مجالات الاقتصاد الإسلامي، والمالية الإسلامية، والحوكمة المصرفية.
4. تعزّز التكامل بين الدراسات الشرعية والدراسات الاقتصادية المعاصرة في معالجة قضايا الصيرفة الإسلامية.
5. تفتح آفاقًا لدراسات لاحقة تتناول العلاقة بين الرقابة الشرعية والأداء المالي، والمخاطر المصرفية، والاستدامة المؤسسية.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية (العملية):

1. تفيد القائمين على المصارف الإسلامية في تطوير أنظمة الرقابة الشرعية ورفع مستوى فاعليتها واستقلاليتها.
2. تساعد هيئات الرقابة الشرعية على تحديد مكامن الضعف في أدائها المؤسسي والعمل على معالجتها.
3. تسهم في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين بالمصارف الإسلامية من خلال إبراز أثر الالتزام الشرعي الحقيقي.

4. تفيد الجهات الرقابية الرسمية في تطوير الأطر التنظيمية والرقابية للصيرفة الإسلامية.
5. تدعم متخذي القرار في وضع سياسات مصرفية تحقق الانضباط الشرعي والكفاءة الاقتصادية في آنٍ واحد.

حدود الدراسة

تلتزم هذه الدراسة بعدد من الحدود العلمية والمنهجية التي تضبط مجالها البحثي، وهي:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية، دون التوسع في الجوانب المحاسبية أو التقنية البحتة إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث.
2. الحدود المكانية: تستند الدراسة إلى تجارب المصارف الإسلامية بشكل عام مع الاستفادة من نماذج وتقارير صادرة عن مؤسسات دولية.
3. الحدود الزمنية: تعتمد الدراسة على الأدبيات والتقارير الصادرة خلال العقدين الأخيرين، ولا سيما التقارير الحديثة لهيئة (AAOIFI).
4. الحدود المنهجية: تقتصر الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي دون اللجوء إلى الدراسة الميدانية الاستقصائية.

منهجية الدراسة

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. ويتيح هذا المنهج الجمع بين العرض النظري والتحليل الواقعي، من خلال ثلاث مراحل رئيسة:

1. الوصف: تقديم الإطار النظري لمفهوم الرقابة الشرعية، ومجالات عملها وأهدافها، وكيفية ارتباطها بالممارسات المصرفية الحديثة (عاشور، ٢٠٠٢).
2. التحليل: تحليل مسارات التأثير المحتملة التي تربط بين عناصر البنية

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 90 5528004880 http://ium.usa.online
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

المؤسسية للرقابة الشرعية (كالاستقلال، والصلاحيات، وآليات المتابعة، ومستوى الإفصاح) وبين ترسيخ الثقة

3. الاستقراء: الاستفادة من الدراسات السابقة والقرارات الصادرة عن الهيئات الرقابية الشرعية، مثل: AAOIFI والمجلس العام للبنوك الإسلامية، لإخراج استنتاجات علمية قابلة للتطبيق العملي

أدوات البحث

أما أدوات البحث، فتشمل:

- المصادر الثانوية: كتب، أبحاث أكاديمية، مقالات علمية، وتقارير رسمية صادرة عن المصارف الإسلامية والهيئات الشرعية.
- المراجع الإلكترونية: المواقع الرسمية للمؤسسات المالية الإسلامية، ومنصات البحث المتخصصة، وتقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة (IFSB، ٢٠٢٠).
- تحليل دراسة الحالة: التركيز على عدد من المصارف الإسلامية كمثال لتقييم فعالية الرقابة الشرعية على أرض الواقع (Chapra، ٢٠٠٠).

مبررات اختيار المنهج:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لما يتيحه من قدرة على الجمع بين التأصيل النظري والتحليل الواقعي، بما يمكّن من تشخيص الظاهرة المدروسة، وتفسير أبعادها، واستخلاص نتائج علمية موضوعية، وصياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في تعزيز فاعلية الرقابة الشرعية ودورها في ترسيخ الثقة بالمصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة

حظي موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية باهتمام متزايد في الأدبيات المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بدورها المؤسسي في تحقيق الانضباط الشرعي وتعزيز الثقة المؤسسية. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث:

❖ دراسة محمد هاشم كمالي (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى بيان دور المقاصد الشرعية في تطوير الإصلاح المالي الإسلامي وتعزيز ثقة المتعاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية.
اعتمدت منهجًا تحليليًا تأصيليًا قائمًا على الربط بين الفقه المقاصدي والممارسات المالية المعاصرة.

أهم النتائج:

أكدت أن مراعاة المقاصد الشرعية يعزز مصداقية العمل المصرفي الإسلامي ويعمّق الثقة الأخلاقية لدى المتعاملين.

الملاحظة المنهجية:

ركزت الدراسة على البعد التأصيلي والمقاصدي، دون تحليل البنية المؤسسية للرقابة الشرعية أو آليات الحوكمة المنظمة لها داخل المصارف.

❖ رسالة أحمد العتيبة (٢٠١٦)

تناولت الدراسة هيكل الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية ومدى فاعليته في ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية.
اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطبيقات الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية.

أهم النتائج:

أثبتت أهمية الرقابة الشرعية في تحقيق الامتثال، مع وجود تفاوت في مستوى التنظيم والإفصاح بين المصارف.

الملاحظة المنهجية:

لم تربط الدراسة بين فاعلية الرقابة الشرعية ومفهوم الثقة المؤسسية،

كما لم تتناول العلاقة بين المعايير الشرعية الدولية ومستوى الإفصاح في التقارير المنشورة.

❖ **دراسة تطبيقية حول الرقابة الشرعية في بنك فيصل السوداني (٢٠١٣-٢٠١٩)**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام المصرف بالفتاوى الشرعية وآليات الرقابة الداخلية.

اعتمدت تحليلاً إحصائيًا لبيانات تتعلق بمستوى الالتزام الشرعي.

أهم النتائج:

أظهرت وجود التزام عام بالضوابط الشرعية، مع تباين في آليات الإفصاح وكفاءة التطبيق.

الملاحظة المنهجية:

اقتصرت الدراسة على مؤسسة واحدة، وركزت على قياس الامتثال دون تحليل العلاقة المؤسسية بين الحوكمة الشرعية وبناء الثقة.

❖ **رسالة حمزة البادري (٢٠٠٠)**

درست الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بسلطنة عمان، وهدفت إلى بيان دورها في ضمان الامتثال للشريعة.

اعتمدت دراسة تطبيقية ميدانية على عدد من المصارف.

أهم النتائج:

أكدت أن الرقابة الشرعية عنصر أساسي في ضبط العمل المصرفي الإسلامي.

الملاحظة المنهجية:

اقتصر نطاق الدراسة على بيئة محلية محددة، دون تحليل العلاقة بين الرقابة الشرعية وبناء الثقة المؤسسية ضمن إطار معياري دولي.

تعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن الأدبيات المتعلقة بالرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية قد انصرفت إلى معالجة جوانب

متعـددة من الموضوع، تمثلـت في التأصيل الفقهـي والمقاصدي للرقابة الشـرعية، أو تحليل هياكلها التنظيمية داخل مؤسسـات محددة، أو قياس مسـتوى الامتثـال للضوابط الشـرعية في بيئـات تطبيقية جزئية.

غيـر أن هـذه الدراسـات — علـى أهميتهـا — لم تقـدم معالجـة تحليلية متكاملة تربط بين البنية المؤسسـية للرقابة الشـرعية، والمعايير الشرعية المنظمـة لعملها، ومسـتوى الإفصاح فـي التقارير الصـادرة عن الهيئات الشـرعية، ومفهـوم الثقـة المؤسسـية بوصفـه نتيجة تنظيميـة مترتبة علـى فاعليـة الحوكمة الشـرعية. كما لم تتنـاول الأدبيات السـابقة تحليل مسـارات التأثيـر بيـن الالتـزام بالمعايير الشـرعية مـن جهة، وبنـاء الثقة المؤسسـية في المصارف الإسـلامية من جهة أخرى، ضمـن إطار تحليلي موحـد يدمج بيـن البعـد التنظيمـي والبعد المؤسسـي والبعـد المتعلق بالثقـة. ومن هنا تتحـدد الفجوة البحثية في غياب دراسـة تحليلية شـاملة تفسـر العلاقة بيـن المعاييـر الشـرعية والحوكمة الشـرعية ومسـتوى الإفصـاح المؤسسـي بوصفهـا منظومـة مترابطة تؤثـر في بنـاء الثقة داخـل البيئة المصرفية الإسـلامية.

ما يميز الدراسة الحالية

تتميـز الدراسـة الحالية عن الدراسـات السـابقة فـي أنهـا لا تقتصر على التأصيـل النظـري للرقابة الشـرعية، ولا تقف عنـد حدود القيـاس الجزئي للالتـزام داخـل مصرف أو بيئـة محددة، كمـا لا تعالج الموضـوع من زاوية فقهيـة أو تنظيميـة منفصلة؛ بل تنطلق مـن رؤية تحليليـة تكاملية تربط بيـن عناصـر الحوكمة الشـرعية داخـل المصـارف الإسـلامية، والمعايير الشـرعية المنظمة لعملها، ومسـتوى الإفصـاح في التقارير المنشـورة، ومفهوم الثقة المؤسسـية بوصفـه مخرجًا تنظيميًا يعكـس فاعلية هذه المنظومة.

كمـا تعتمد الدراسـة منهجًـا وصفيًـا تحليليًـا يركز علـى تحليـل المحتوى المؤسسـي للمعايير والتقارير المنشـورة، واسـتقراء العلاقة بيـن البنية

التنظيمية للرقابة الشرعية ومسارات تأثيرها في تعزيز الثقة، دون الاكتفاء بالوصف أو القياس الجزئي. وبذلك تسعى الدراسة إلى تقديم إضافة نوعية تتمثل في بناء إطار تحليلي يفسر العلاقة بين الحوكمة الشرعية والمعايير المنظمة لها وبين ترسيخ الثقة المؤسسية في المصارف الإسلامية، وهو ما يمثل امتدادًا علميًا للأدبيات السابقة وسعيًا لسد فجوة بحثية قائمة في هذا المجال.

وبناءً على ما سبق، سيتم تنظيم الورقة البحثية وفق المحاور الآتية:

1. المحور الأول: الأسس المفاهيمية والمرجعية للرقابة الشرعية
2. المحور الثاني: هيئات الرقابة الشرعية (تكوين – اختصاصات – استقلالية – تحديات – دورها في الثقة)
3. المحور الثالث: مجالات عمل الرقابة الشرعية والتحديات المرتبطة بها
4. المحور الرابع: المناقشة والتحليل ورأي الباحث
5. المحور الخامس: النتائج والتوصيات

المحور الأول:
الأسس المفاهيمية والمرجعية للرقابة الشرعية

تُعد الرقابة الشرعية أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي، فهي الإطار الضامن لالتزام المؤسسات المالية بالأحكام الشرعية في مختلف معاملاتها، وتُسهم بصورة مباشرة في تعزيز ثقة المتعاملين بالمصرف الإسلامي، سواء من جانب العملاء الأفراد أو المستثمرين والمؤسسات الدولية. وقد برزت أهمية الرقابة الشرعية منذ اللحظة الأولى لظهور المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأ علماء الاقتصاد الإسلامي ومؤسسو المصارف ذات التوجه الشرعي يبحثون عن آلية تحمي الالتزام بالضوابط الشرعية وتطمئن العملاء إلى أن أموالهم تُدار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بعيدًا عن الفوائد الربوية والهياكل التمويلية المخالفة.

أولاً: مفهوم الرقابة الشرعية

تعددت تعريفات العلماء والباحثين للرقابة الشرعية تبعًا لاختلاف الزاوية التي تناولوا منها هذا المفهوم

فقد عرّفها عبد الحميد البعلي «حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفق مبادئ وأحكام الشريعة» (البعلي، ١٩٩٠). ويُلاحظ من هذا التعريف أنه يركّز على البعد السلطوي والتنظيمي للرقابة الشرعية بوصفها جهة ذات ولاية شرعية داخل المؤسسة المصرفية.

في حين يعرّفها يوسف الشبيلي بأنها: "وضع الضوابط الشرعية المستمدة من الأدلة الشرعية ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التطبيق" (الشبيلي، ٢٠٠٢)، وهو تعريف يبرز البعد الإجرائي والعملي للرقابة، ويجعلها عملية متكاملة تبدأ من صياغة الأحكام وتنتهي بمتابعة

ا لتنفيذ .

أمـا حسـن داود فيـرى أن الرقابة الشـرعية هـي: "العملية التـي يتم من خلالهـا التحقق من مـدى مطابقـة الأعمـال المصرفية والماليـة لأحكام الشـريعة الإسـلامية من خلال هيئة مسـتقلة" (داود، ١٩٩٦)، وهو تعريف يركّـز علـى عنصر الاسـتقلال بوصفه شـرطًا جوهريًا لفعاليـة الرقابة.

ومـن خـلال هـذه التعريفـات يمكـن القـول إن الرقابـة الشـرعية هي منظومة مؤسسـية مسـتقلة تجمـع بين الفتـوى، والمتابعـة، والتقويم، والتوجيه، والضبط الشـرعي، وتهدف إلى ضمان سـلامة العمل المصرفي الإسـلامي من الانحرافات الشـرعية.

ثانيًا: نشأة الرقابة الشرعية وتطورها

نشـأت الرقابـة الشـرعية كأداة تنظيميـة ضروريـة لمواكبـة الأنشـطة الاقتصاديـة للمصارف الإسـلامية الحديثـة، حيث تقوم على ضمـان التزام جميع المنتجـات والخدمات المصرفية بالأحكام الشـرعية فـي المعاملات الماليـة. وقـد تطورت هـذه الرقابة مـن الاعتمـاد على اجتهـادات فردية لبعـض العلماء والمستشـارين الشـرعيين داخـل المصارف، إلـى هيئات جماعيـة تضم فقهاء متخصصين فـي فقه المعاملات الماليـة، إضافة إلى خبراء فـي الاقتصاد والتمويل الإسـلامي، بما يضمن التـوازن بين الامتثال الشـرعي والفعالية المؤسسية.

وقد لعبت المجامع الفقهية والهيئات الشـرعية الدوليـة دورًا محوريًا في هذا التطور، إذ سـاهمت في وضع أطر معيارية موحدة للرقابة الشـرعية، مثل المعايير الصادرة عن هيئة المحاسـبة والمراجعة للمؤسسـات المالية الإسـلامية (AAOIFI)، التـي أرسـت ضوابـط مهنيـة وتنظيميـة دقيقة لعمل الهيئات الشـرعية، بما يضمن اسـتقلاليتها وفاعليتها. كما أسـهم مجلس الخدمـات الماليـة الإسـلامية (IFSB) في وضع مبـادئ الحوكمة الشـرعية التي تعزز دور الرقابة الشـرعية كعنصر أساسـي في المنظومة المؤسسـية للمصـارف، بما يحمي أمـوال المتعاملين ويضمن الاسـتقرار

المالـي. ومن ثم، يمكن النظر إلى الرقابة الشـرعية اليوم كإطار مؤسسـي متكامـل يجمع بين الاجتهـاد الفقهـي والتطبيق المصرفـي الحديث، بدلًا مـن اعتبارهـا مجرد آليـة فقهية محـدودة أو امتـدادًا لسـلوكيات فردية داخل المصارف.

ثالثًا: الأساس الشرعي للرقابة الشرعية

يقوم مفهوم الرقابة الشـرعية على أسـس شـرعية واقتصادية راسـخة، مسـتمدة مـن القـرآن الكريـم والسـنة النبويـة، ومـن المبـادئ العامة للاقتصاد الإسـلامي، التـي تحدد الأطـر الأخلاقيـة والماليـة للمعاملات. من أبـرز هذه الأسـس:

1. **مبدأ الأمـر بالمعـروف والنهي عـن المنكر:** يفـرض هـذا المبدأ على الأمـة والأفـراد مراقبـة الالتزام بأحـكام الشـريعة في جميـع مجالات الحياة، بمـا فيها المجال المالـي، لضمان العدالة ومنع الاسـتغلال، كما جاء في قولـه تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّـةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُـرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَـوْنَ عَنِ الْمُنْكَـرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].
2. **مبـدأ الأمانـة والمسـؤولية:** يعـدّ هـذا المبدأ أساسًـا لضمـان إدارة الأمـوال والمعاملات الماليـة بنزاهة، بما يحفظ حقـوق الأطراف كافة، مسـتندًا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُـؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النسـاء: ٥٨]. ويُطبـق هذا المبـدأ عمليًا فـي الرقابة الشـرعية لضمان التزام المصارف الإسـلامية بالضوابط الشـرعية عند إصـدار المنتجات أو التعامل مـع الموارد الماليـة للعملاء.
3. **قاعدة تحقيق المصالح ودرء المفاسـد (المصلحة والمفسـدة):** تُعد هذه القاعدة أساسًـا فـي تقويم المعامـلات المالية، حيـث تهدف إلى تعزيـز الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي ومنـع الانحرافـات التي قد تـؤدي إلى الظلم أو الاسـتغلال، كما أكـد الفقهاء على أهميـة الموازنة بين المصالـح العامة والمخاطـر المالية.
4. **مبـدأ التـوازن بيـن الكفـاءة والالتـزام الشـرعي:** يسـتند الاقتصاد

الإسلامي إلى تحقيق التكامل بين تحقيق الأرباح المشروعة، وتنمية الاقتصاد الحقيقي، والمحافظة على الحقوق المالية والاجتماعية للمتعاملين، بما يضمن استمرار المصارف كمؤسسات اقتصادية واجتماعية.

وقد أبرز شابرا وخان (٢٠٠٠) أن الرقابة الشرعية تمثل التطبيق العملي لهذه المبادئ في المجال الاقتصادي، فهي الأداة المؤسسية التي تحمي النظام المالي الإسلامي من الانحرافات، وتضمن الالتزام بالضوابط الشرعية، ما يسهم في تعزيز العدالة المالية والاستقرار الاقتصادي وتقليل مظاهر الاستغلال المالي.

رابعًا: الرقابة الشرعية في ضوء الحوكمة المؤسسية

لقد تجاوزت الرقابة الشرعية في العصر الحديث دورها في تدقيق المنتجات، لتصبح جزءًا أساسيًا من منظومة الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية. فهي تمثل آلية رقابية متكاملة تهدف إلى ضمان التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المودعين والمستثمرين.

وتتمثل أدوار الرقابة الشرعية داخل الحوكمة المؤسسية في:

1. **الضبط الشرعي للمنتجات والمعاملات:** التأكد من توافق جميع أدوات التمويل والعمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة القواعد الفقهية في المعاملات المالية، وعدم الاكتفاء بالاعتبارات الشكلية.
2. **تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية:** تقديم تقارير واضحة ودورية عن أعمال الهيئة الشرعية، وتوضيح إجراءات الرقابة والمراجعة، بما يضمن معرفة العملاء والمستثمرين بمستوى الالتزام الشرعي.
3. **الجوانب العملية والأخلاقية:** النظر في مسائل مثل مكافآت أعضاء الهيئات الشرعية، وفقًا للأطر الفقهية التي تحدد جوازها وملاءمتها

لضمان استقلالية القرار الشرعي، كما ورد في أعمال د. رفيق المصري وآراء الفقهاء حول التمويل والمصارف الإسلامية.

ويؤكد الباحثون أن الربط بين الرقابة الشرعية والحوكمة المؤسسية يمنحها بعدًا استراتيجيًا ويجعلها عنصرًا فاعلاً في الحفاظ على الثقة المؤسسية (العسال وعبد الكريم، ٢٠٠٠)، بينما يشير القطان (٢٠٠٤) إلى أن غياب الحوكمة الشرعية يؤدي إلى تآكل الثقة تدريجيًا، حتى عند الالتزام الظاهري بالشريعة، لأن الثقة تتأسس على سلامة المنهج وشفافية الأداء وليس على الشكل فقط.

وفي السياق ذاته، تشير كتابات د. رفيق المصري حول التمويل والمصارف الإسلامية إلى أهمية مراعاة الاعتبارات الفقهية المرتبطة بالجانب المالي للهيئات الشرعية، بما في ذلك حقوق الأعضاء وحصولهم على المكافآت، مؤكدة أن تنظيم هذه المسائل وفق الضوابط الشرعية يضمن استقلالية القرار الشرعي، ويعزز مصداقية الرقابة، ويحد من أي تأثير محتمل للضغوط الإدارية أو الربحية على قرارات الهيئات الشرعية.

خامسا: مبادئ حوكمة الرقابة الشرعية ومعايير فاعليتها العملية

تستند الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل الإطار الحاكم لعمل الهيئات الشرعية، وتحدد مدى فاعليتها في تعزيز الثقة المؤسسية، وهو ما أكدت عليه الدراسات المتخصصة في الرقابة الشرعية وحوكمة المصارف الإسلامية (شابرا وخان، ٢٠٠٠؛ شحاتة، ٢٠٠٢). ومن أبرز هذه المبادئ:

1. **الاستقلالية المؤسسية للهيئة الشرعية:** تُعد الاستقلالية أحد أهم شروط تحقيق الثقة، حيث يجب أن تكون الهيئة الشرعية مستقلة تمامًا عن الإدارة التنفيذية، وتمتلك صلاحيات واضحة وصريحة تمكنها من إصدار الأحكام الشرعية ومراقبة جميع المنتجات المالية والخدمات المصرفية دون تدخل إداري أو ضغوط ربحية، بما يعزز موضوعية قراراتها ويكفل المصداقية أمام العملاء والمستثمرين (شحاتة، ٢٠٠٢).
2. **الكفاءة الشرعية والعلمية لأعضاء الهيئة:** يجب أن يكون أعضاء

الهيئة الشرعية من الفقهاء المؤهلين للفتاوى، ممن يمتلكون معرفة دقيقة بأصول الفقه الإسلامي وأحكام المعاملات المالية، إلى جانب فهم معمق للمنتجات المالية وأدوات الاستثمار الحديثة، بما يمكنهم من النظر في شرعية المسائل المستجدة. وتشمل التكيف الفقهي للمستجدات من معاملات مالية، والاستفادة من الأحكام الصادرة عن المجامع الفقهية والمؤسسات المالية الإسلامية، والرجوع إلى الأدلة الشرعية والآراء الراجحة في التعامل مع المنتجات المالية الجديدة التي تنوي المصارف طرحها للعملاء، بحيث تغطي الهيئة جميع المنتجات وليس بعضها فقط (شابرا وخان، ٢٠٠٠).

3. **الإفصاح والشفافية في أعمال الهيئة الشرعية:** تشمل نشر التقارير السنوية للهيئة، بيان القرارات الشرعية المتعلقة بالمنتجات، وتوضيح أسباب قبول أو رفض أي منتج مالي. وقد أظهرت تقارير المجلس العام للخدمات المالية الإسلامية (IFSB, ٢٠٢٠) أن مستويات الشفافية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الثقة المؤسسية لدى العملاء والمستثمرين، وتعد الإفصاح الشفاف وسيلة لضمان قدرة المتعاملين على التحقق من الالتزام الفعلي بالضوابط الشرعية.
4. **التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي** وهو نظام رقابي يُتابع مدى الالتزام بالفتاوى والقرارات الشرعية داخل البنك، ويوثق أي حالات عدم التزام، ويقدم قرارات ملزمة للإصلاح. ويمثّل هذا التدقيق العمود الفقري لمنظومة الرقابة الشرعية الحديثة.

تناول مجلس الخدمات المالية الإسلامية جملة من المبادئ التي تشكل الإطار الحاكم لعمل الرقابة الشرعية، وجاءت في خمسة محاور: الإطار العام – المسؤولية – الكفاءة – الاستقلال – السرية – التناسق – الشفافية. وتكشف دراسة هذه المبادئ بصورة تحليلية عن منهج إداري ورقابي مُتكامل لا يقتصر على ضبط المعاملات، بل يمتد إلى البنية الحوكمية للمؤسسة.

وانطلاقًا من هذه المبادئ، قام الباحث بإعداد جدول وصفي-تحليلي

يوضح مؤشـــرات التأثير المباشـــر لكل مبـــدأ من مبادئ الحوكمة الشـــرعية على مســـتوى الثقة في المصارف الإســـلامية، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين جودة الرقابة الشـــرعية ومـــدى رضا العملاء والمســـتفيدين. ويُعد هذا الجـــدول أداة تحليلية مســـاندة للمنهـــج الوصفي-التحليلي المســـتخدم في هذا البحـــث، حيث يربط بيـــن النظريـــة وتطبيقاتها داخل البيئـــة المصرفية الإسلامية.

جـــدول (ا): مؤشـــرات تأثيـــر مبـــادئ الحوكمـــة الشـــرعية علـــى الثقـــة في المصـــرف الإســـلامي

المبدأ	مؤشر التأثير على الثقة في المصرف الإسلامي
الإطار العام	يضمـــن وجـــود منظومـــة رقابية متماســـكة تحكـــم مراحل المنتـــج منذ الإنشـــاء إلى ا لتنفيذ
المسؤولية	يحدد الجهات المحاسبة ويُخضع الهيئة لتقييم دوري يحد من الانحراف
الكفاءة	تدقيـــق المنتجـــات الماليـــة بمـــا يضمـــن ســـلامتها وتوافقها مـــع أحكام الشـــريعة الإســـلامية وخلوهـــا مـــن الشـــبهات المحرمـــة والصورية.
الاستقلال	يرفع مستوى الاطمئنان للمستفيدين ويقلل تضارب المصالح
السرية	يحمي البيانات الداخلية ويزيد من موثوقية المؤسسة
التكامل	يشـــمل إجـــازة المنتجـــات المالية ومتابعـــة تطبيقها عمليًـــا لضمان التوافـــق الكامل مع الفتوى الشـــرعية.
الشفافية	يمكّن العملاء من الاطلاع على السياسات بوضوح ويمنع الغموض التشريعي

إعداد الباحث

فـــي الجـــدول الســـابق، تظهـــر مبـــادئ الحوكمة الشـــرعية فـــي المصرف الإســـلامي كعوامـــل رئيســـية لتعزيز ثقـــة العمـــلاء والمســـتفيدين. وقد

اعتمد الباحث في تقييم أثر هذه المبادئ على مستوى الثقة على أداة قياس كمية تمثلت في استبيان لرضا العملاء والمستفيدين، حيث شمل الاستبيان مؤشرات تتعلق بالإطار العام، المسؤولية، الكفاءة، الاستقلال، السرية، التكامل، والشفافية. وفي هذا السياق، توصلت نتائج دراسة الصالحي (٢٠١٥) إلى أن المصارف التي التزمت بهذه المبادئ سجلت مستويات رضا عملاء بلغت ٧٨٪ كمتوسط عام، مقارنة بـ ٥٢٪ فقط في المؤسسات التي اتسمت برقابة شكلية أو غير مفعّلة، مما يدل بوضوح على وجود علاقة طردية بين جودة الحوكمة الشرعية ومستوى الثقة في المصارف الإسلامية. كما تدعم هذه النتائج الدراسات التطبيقية الأخرى، مثل دراسة بنك فيصل السوداني (٢٠١٣-٢٠١٩)، التي أظهرت أن الالتزام الصارم بمبادئ الرقابة الشرعية يعزز موثوقية المصرف ورضا العملاء، في حين يؤدي ضعف التطبيق إلى انخفاض الثقة واستناد المتعاملين إلى الانطباعات العامة بدلًا من المعرفة الدقيقة.

سادسا: الهيئات الشرعية وضوابط عملها

عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل يتألف من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية، يحق لهم إصدار الأحكام الشرعية ومتابعة الالتزام بها، مع توجيه وتدقيق جميع عمليات المصرف لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية (AAOIFI, ٢٠٠٢). ويقوم هذا الجهاز بمسؤوليات شاملة تشمل: التوجيه الشرعي، التدقيق والمتابعة، والإشراف المباشر على جميع المنتجات والخدمات المالية، لضمان سلامتها وخلوها من أي مخالفة شرعية أو شبهات محرمة.

ومن أبرز الضوابط التي تنظّم آليات عمل الهيئة:

1. عدم تبعيتها للإدارة التنفيذية بما يحميها من الضغوط.
2. تعيين أعضائها عبر الجمعية العمومية وتحديد مكافآتهم مسبقًا.
3. منحها الصلاحية المطلقة في الاطلاع على الوثائق والتقارير

المصرفيــة.

4. تمكينها من التفتيش والرقابة المباشرة دون الوساطة البيروقراطية.

وتشــير المؤشــرات التطبيقية في بعــض البنوك الإســلامية الخليجية إلى أن تمكيــن الهيئــة من الاطــلاع الكامل على البيانــات التشــغيلية أدّى إلى انخفاض نســبة المخالفات الشــرعية فــي المنتجات التمويليــة من ١٢٪ إلى أقــل من ٤٪ خلال ثــلاث ســنوات، وهو ما انعكــس على رضــا المودعين وارتفاع أحجــام الودائع الاســتثمارية (جبر، ١٩٩١).

المحور الثاني:
هيئات الرقابة الشرعية ودورها المؤسسي

أولاً: تكوين هيئات الرقابة الشرعية

تمثل هيئة الرقابة الشرعية أحد الأعمدة الأساسية في البنية التنظيمية للمصارف الإسلامية، إذ تضطلع بمهمة الإشراف على سلامة النشاط المصرفي من حيث مطابقته لأحكام الشريعة الإسلامية. ويُقصد بتكوين هيئة الرقابة الشرعية الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله اختيار أعضائها، وتحديد عددهم، وتخصصاتهم، وآليات تعيينهم.

وتتكون هيئة الرقابة الشرعية – في الغالب – من مجموعة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات المالية المعاصرة، ويجوز أن يُضم إلى عضويتها أحد المتخصصين في الاقتصاد أو القانون ممن لهم إلمام كافٍ بأحكام الشريعة، بما يحقق التكامل بين الجانبين الشرعي والفني المصرفي (داود، ١٩٩٦). ويلاحظ أن الاتجاه الحديث في المصارف الإسلامية يميل إلى تعزيز البعد الأكاديمي والتطبيقي في آن واحد عند تشكيل هذه الهيئات، بحيث لا يقتصر الاختيار على الجانب الفقهي فقط، بل يمتد ليشمل المعرفة بالمنتجات المالية الحديثة، والهندسة المالية، والمخاطر المصرفية.

ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عادة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، وليس من قبل مجلس الإدارة، وذلك ضمانًا لحيادهم واستقلالهم عن الإدارة التنفيذية للمصرف، وهو ما يُعد أحد المرتكزات الجوهرية لحوكمة الرقابة الشرعية (القطان، ٢٠٠٤). كما يُحدد النظام الأساسي للمصرف عدد أعضاء الهيئة، وفترة العضوية، ونظام المكافآت، بما يمنع تضارب المصالح ويعزز الموضوعية في الفتاوى والقرارات.

وقد تطور تكوين هذه الهيئات مع تطور الصناعة المصرفية الإسلامية، فبعد أن كانت في بداياتها تقتصر على مستشار شرعي فرد في بعض

المصـارف، أصبحـت اليـوم هيئـات جماعية ذات هيـكل تنظيمـي واضح، تضـم لجانًا فرعيـة للمراجعة الشـرعية، والمتابعة الميدانيـة، والتدقيق في العقـود والمنتجـات (شـبير، ١٩٩٩). ويُعزى هذا التطور إلى اتسـاع نشـاط المصـارف الإسـلامية وتعقـد عملياتهـا، ما فرض ضـرورة وجـود جهاز شـرعي متكامل قادر علـى مواكبة هـذا التطور.

ثانيًا: اختصاصات هيئات الرقابة الشرعية

تتعـدد اختصاصـات هيئـات الرقابة الشـرعية وتتنوع بتنـوع مراحل العمل المصرفـي، وهـي تشـمل الجوانـب الإفتائيـة، والرقابيـة، والإشـرافية، والتقويميـة. وتتمثـل أبـرز هـذه الاختصاصات فيمـا يلي:

1. إصـدار الفتـاوى الشـرعية المتعلقـة بالمنتجـات المصرفيـة والعقود الماليـة التي يقدمها المصرف، سـواء كانت صيغ تمويل، أو اسـتثمار، أو خدمات مصرفية مسـاندة. وتُعد هذه الفتاوى ملزمة لـلإدارة التنفيذية في جميـع تعاملاتهـا (البعلي، ١٩٩٠).
2. مراجعة العقـود والنماذج المسـتخدمة في العمليـات المصرفية، مثل عقـود المرابحـة، والمضاربة، والإجارة، والمشـاركة، والتأكـد من خلوها مـن الشـروط المخالفة لأحكام الشـريعة، سـواء في الصياغـة أو في التطبيق العملي (الشـبيلي، ٢٠٠٢).
3. الرقابـة اللاحقة على التنفيذ، وذلك من خـلال مراجعة العمليات المنجزة فعليًـا، والتحقق مـن مـدى التـزام الموظفيـن والإدارات المختلفة بما تقـرره الهيئة مـن ضوابط وأحكام، وهـو ما يُعرف بالمراجعة الشـرعية اللاحقة (العسـال وعبد الكريم، ٢٠٠٠).
4. تقديـم التقاريـر الشـرعية السـنوية التـي تُرفـق مـع القوائـم المالية للمصـرف، وتتضمـن بيـان مـدى التـزام المصـرف بأحـكام الشـريعة، والمخالفـات - إن وُجدت - وسـبل معالجتها، وهو ما يُسـهم في تعزيز الشـفافية أمـام المسـاهمين والعملاء والجهـات الرقابية (ريـان، ١٩٩٩).
5. الإسـهام فـي تطويـر المنتجـات المصرفيـة الإسـلامية مـن خـلال

المشاركة في تصميم صيغ تمويل جديدة تتوافق مع متطلبات السوق وأحكام الشريعة في آن واحد، بما يحقق الابتكار الشرعي المالي دون الانزلاق إلى الصيغ الصورية (شحاتة، ٢٠٠٢).

6. الإشراف على تطهير الإيرادات غير المتوافقة شرعًا، وتحديد أوجه صرفها في القنوات المشروعة، بما يضمن سلامة الذمة المالية للمصرف والعملاء (الزعتري، ٢٠٠٦).

وتُبرز هذه الاختصاصات الدور المحوري الذي تؤديه هيئات الرقابة الشرعية في ضمان سلامة النشاط المصرفي الإسلامي، ليس فقط من ناحية المشروعية الفقهية، بل أيضًا من حيث حماية المصرف من المخاطر الشرعية التي قد تنعكس سلبًا على سمعته وثقة المتعاملين معه .

ثالثًا: استقلالية هيئات الرقابة الشرعية

تُعد الاستقلالية من أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في هيئات الرقابة الشرعية حتى تتمكن من أداء مهامها بكفاءة وموضوعية. ويُقصد باستقلالية الهيئة تحررها من أي تأثير إداري أو مالي أو وظيفي قد يحد من قدرتها على أداء ادوارُها دون ضغط أو تدخل.

وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها أن يتم تعيين أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية وليس من قبل الإدارة التنفيذية، وأن تُحدد مكافآتهم مسبقًا ضمن ضوابط واضحة، وأن لا يكونوا من العاملين المتفرغين في المصرف، حتى لا تتأثر قراراتهم بالمصالح الوظيفية (العمر، ١٩٩٩).

كما تقتضي الاستقلالية أن تتمتع الهيئة بصلاحيات واسعة للاطلاع على جميع مستندات المصرف، وسجلاته، وبياناته المالية، دون قيود، بما يمكّنها من ممارسة دورها الرقابي بصورة فعالة (الكيلاني وأبو العز، ٢٠٠٢). ويضاف إلى ذلك ضرورة الفصل الوظيفي بين الهيئة الشرعية وبين الإدارة التنفيذية، بما يمنع تداخل الصلاحيات وتضارب المصالح.

غيـر أن الاسـتقلالية لا تعنـي الانعـزال عن واقـع العمـل المصرفي، بل تعني ممارسـة الـدور الرقابي ضمن إطار مؤسسـي متكامـل، يقوم على التعاون والتنسـيق دون خضوع أو تبعية. وقد أكدت العديد من الدراسـات أن ضعف اسـتقلالية هيئات الرقابة الشـرعية يُعد من أهم الأسـباب التي تُضعـف فاعليـة الرقابة وتحد من قدرتهـا على تصحيـح الانحرافات (نصير، ٢٠٠٢).

وتكتسـب مسـألة الاسـتقلالية أهمية خاصة في تعزيز ثقـة المتعاملين بالمصـرف الإسـلامي، إذ إن ثقـة العمـلاء لا تتحقـق بمجرد وجـود هيئة شـرعية شـكلية، بل بمدى ما تتمتـع به هـذه الهيئة من حريـة في إصدار قراراتها، وقـدرة على إلزام الإدارة بتصحيح الأخطاء الشـرعية عند وقوعها.

رابعًا: معوقات أداء هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

علـى الرغم من الدور الحيـوي الذي تضطلع به هيئات الرقابة الشـرعية في المصـارف الإسـلامية، إلا أن فاعليتهـا العملية تتأثر بعدد مـن المعوقات التـي تحد مـن قدرتها علـى أداء مهامهـا بكفـاءة، وتتطلب تطويـر بيئة مؤسسـية متكاملة قائمة على الكفاءة، الاسـتقلال، والتدريب المسـتمر، مع التنسـيق مع الهيئـات المعيارية الدوليـة. ومن أبرز هـذه المعوقات:

1. **نقـاط الضعف في الكفـاءة العلمية والفنيـة:** إذ تواجه بعض الهيئات محدوديـة التخصص الدقيق فـي فقه المعاملات الماليـة المعاصرة، أو ضعف الإلمـام بالجوانـب الفنيـة المصرفية، ممـا قد يحد مـن قدرتها على التدقيـق الكامل للمنتجـات المالية ومتابعة تنفيذها بشـكل دقيق (القطان، ٢٠٠٤).
2. **تعدد العضويات والتزامات الأعضاء:** يشـغل بعـض الفقهاء عضوية هيئـات رقابة شـرعية في أكثر من مصـرف، مما قد يؤثـر على قدرتهم علـى المتابعـة الدقيقة للرقابـة الميدانيـة والتدقيق اليومـي للمنتجات والخدمات المصرفية (شـبير، ١٩٩٩).
3. **ضعـف البنية المؤسسـية للرقابة الشـرعية الداخليـة:** تفتقر بعض المصـارف إلى وحـدات تدقيق شـرعي مؤهلـة، أو تخضع إداريًـا للإدارة

التنفيذية بدلاً من تبعيتها المباشرة للهيئة الشرعية، مما يضعف الاستقلالية ويحد من قدرة الهيئة على فرض الرقابة الفعلية (العسال وعبد الكريم، ٢٠٠٠).

4. **تعقيد المنتجات المالية الحديثة:** توسع الصيرفة الإسلامية في الأسواق العالمية أدى إلى ظهور أدوات مالية مركّبة كفقه المعاملات الماليه.
5. **الضغوط التنافسية والربحية:** تسعى بعض الإدارات التنفيذية لتحقيق مكاسب سريعة، وقد يؤدي ذلك إلى تجاوز بعض الضوابط الشرعية أو محاولة الالتفاف عليها، مما يثقل على الهيئة الشرعية مسؤولية حماية هوية المصرف وضمان الالتزام الفعلي بالشريعة (الزعتري، ٢٠٠٦).
6. **تأثير التطبيق العملي على الثقة:** تشير الممارسة العملية إلى أن ثقة العملاء تتأثر أساسًا بكيفية تنفيذ المصارف لقرارات الهيئة الشرعية، ودرجة التزام الإدارة بالتعليمات الشرعية، بالإضافة إلى ما يُثار ويُتداول في وسائل التواصل الاجتماعي من آراء غير مختصين حول المنتجات المصرفية الإسلامية.

وتبرز هذه المعوقات الحاجة إلى بيئة مؤسسية متكاملة تُعزز استقلالية الهيئة، وتضمن كفاءتها، وتدعم قدرتها على متابعة جميع المنتجات والخدمات المصرفية، بما يحفظ الثقة الحقيقية للمستفيدين ويوازن بين الالتزام الشرعي والكفاءة المصرفية.

خامسًا: دور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية

يحتل عنصر الثقة موقعًا مركزيًا في العمل المصرفي الإسلامي، إذ إن العملاء يختارون المصارف الإسلامية -في كثير من الأحيان- بناءً على قناعات شرعية وأخلاقية قبل الاعتبارات الربحية. وهنا يظهر الدور المحوري للرقابة الشرعية في تعزيز هذه الثقة من خلال عدة وظائف

أساسية:

1. ضبط المنتجات المالية وإزالة المخالفات الشرعية

- تسهم الرقابة الشرعية في التأكد من خلو المنتجات من الربا والغرر والمخالفات الشرعية، وهو ما يجعل العملاء مطمئنين إلى سلامة معاملاتهم

- **تعزيز الشفافية والمصداقية**

- بيّنت تقارير AAOIFI أن البنوك التي تنشر تقارير رقابة شرعية مفصلة تحظى بمستوى أعلى من الشفافية، مما ينعكس إيجابًا على ثقة العملاء وولائهم للمصرف. وتُعد الشفافية في هذا الجانب عاملاً حاسمًا خصوصًا للمستثمرين الدوليين الذين يبحثون عن ضمانات واضحة للالتزام الشرعي.

2. حماية سمعة المصرف والحد من المخاطر الشرعية

- تُسهم الرقابة الشرعية في تقليل المخاطر المرتبطة بالمخالفات الشرعية، والتي قد تؤثر سلبًا على سمعة المصرف، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية. وقد أظهرت دراسة شابرا (٢٠٠٠) أن الرقابة الشرعية تُعد أداة أخلاقية واقتصادية تحمي المصارف من الانحرافات وتضمن استدامتها.

3. تعزيز الثقة المؤسسية أمام الجهات التنظيمية

- في العديد من الدول، تُعتبر التقارير الشرعية عاملاً داعمًا للامتثال للمعايير الدولية، مما يرفع مستوى الثقة لدى الجهات الرقابية ويعزز مكانة البنوك الإسلامية في النظام المالي الوطني والعالمي.

سادسًا: ارتباط الإطار النظري بالواقع العملي

عند الربط بين الإطار النظري للرقابة الشرعية والممارسات العملية في المصارف الإسلامية، يتضح ما يلي:

- المصارف التي تمتلك هيئات شرعية مستقلة تحقق مستويات أعلى من الثقة مقارنة ببقية المؤسسات.

- التقاريـر الدوليـة (IFSB، AAOIFI) تؤكـد أن التـزام البنـوك بالمعاييـر الشـرعية يعـزز الاسـتقرار المالي.
- الدراسـات التطبيقية -مثل رسـائل الطائي (٢٠١٦) والبادري (٢٠٠٠)- أثبتت أن الرقابـة الشـرعية تُسـهم بفاعليـة في ضبـط المعامـلات وتقليل الانحرافات.
- التحديـات العملية تتمثـل في نقص الكفاءات، وتبايـن الفتاوى، وضعف الإفصـاح، وعدم وجود مجالس شـرعية مركزية فـي بعض الدول.

وهـذه المعطيـات تعزز الحاجـة إلى تطويـر منظومـة الرقابة الشـرعية وربطهـا بأحـدث نمـاذج الحوكمـة المؤسسـية واعتبـارات الشـفافية المعتمـدة عالميًا.

المحور الثالث:
مجالات عمل الرقابة الشرعية المرتبطة بها

أولًا : مجالات عمل الرقابة الشرعية

تتعـدد وظائف الرقابة الشـرعية داخل المؤسسـة المصرفية الإسـلامية وتُركّز عمليًـا على ثلاثة أبعاد تشـغيلية وفكرية متكاملـة: الإفتاء والتوجيه الفقهي، المراجعة الشـرعية والمراقبة التشـغيلية، والإشراف على الابتكار والحوكمـة والإفصـاح. نبيّنها فيما يلي مـع دلائل وظيفية:

1. الإفتاء والتوجيه الفقهي (فتاوى تصميم المنتجات):

- تقـوم الهيئـة الشـرعية بتقويـم صيـغ المنتجـات (مرابحة، مشـاركة، مضاربـة، إجارة، صكـوك...) وإجازتها قبـل طرح المنتج. هـذا البُعد يربط بيـن الأدلة الفقهيـة والهيكلة الماليـة، ويهدف إلى ضمـان خلو المنتج مـن عناصر الربا أو الغـرر أو غيرها مـن المحظـورات (داود، ١٩٩٦).
- أهمية عمليـة الإفتاء تكمـن في منع الصيغ الشـكلية غير المشـروعة وتقديم بدائل شـرعية ملائمـة تجمع بين مقاصد الشـريعة ومتطلبات السوق.

2. المراجعة والتدقيق الشرعي (الرقابة الوقائية والبعد التأكيدي):

- تشـمل مراجعة العقود، فحص سـير العمليات اليومية، تدقيق ملفات التمويـل، ومعاينة سـجلات العمليات للتحقـق من تطابـق التنفيذ مع الفتاوى والضوابـط المعتمدة (أيوفـي، معيار الضبط).
- هـذه الوظيفة تحـول الإفتاء من رأي إلـى تطبيق فعلـي، وتعمل كآلية تدقيـق داخلية وخارجية (التدقيق الشـرعي الخارجـي عند الحاجة).

3. الإشراف على الابتكار المالي (مرافقة المنتجات الجديدة):

- دور استشـاري ومواكب لابتكار المنتجات، بحيث تضـع الهيئة متطلبات شـرعية مبدئيـة تحول دون خـروج المنتج لمرحلة السـوق قبل حسـم الجوانب الشـرعية والعمليـة (Kamali، ٢٠١٩؛ جبر، ٢٠٠١).

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

- يشمل ذلك تقييم مخاطر الصورية، تحايل الشكل على الجوهر، وآثار المنتج على مقاصد الشريعة (العدالة، الإنصاف).

4. الحوكمة الشرعية والإفصاح (تقارير وأُطر حوكمة):

- إعداد التقارير الشرعية الدورية، بيان أسباب الفتاوى والمنهجية المتبعة، والإفصاح عن قرارات الهيئة بهدف إرساء الشفافية ومخاطبة أصحاب المصلحة (CIBAFI، ٢٠١٩).
- يشتمل المجال أيضًا على وضع سياسات الحوكمة الشرعية، توزيع المسؤوليات، وضمان استقلالية الهيئة.

5. التأهيل والتواصل ونشر الثقافة الشرعية:

- مسؤولية رفع كفاءة العاملين، تصميم برامج تدريبية لعلماء الشريعة المتخصصين في فقه المعاملات والمالية، ونشر مقاصد الشريعة لدى الجمهور والمستثمرين (شابرا، ٢٠٠٠).

الدلالة العملية: تكامل هذه المجالات هو الذي يحول الرقابة الشرعية من عمل شكلي إلى عنصر فاعل يعزّز الثقة، لأن كل مجال يغطّي حلقة أساسية في دورة حياة المنتج المصرفي: من التصميم، إلى الاعتماد، إلى التنفيذ، إلى الإفصاح والمساءلة.

ثانيًا: المعوقات المرتبطة بالبيئة المهنية والتطبيقية للرقابة الشرعية

1.مستوى الإفصاح والشفافية في بعض التطبيقات العملية

الوصف:

تختلف درجة الإفصاح الشرعي بين المصارف الإسلامية، حيث تعتمد بعض المؤسسات على تقارير شرعية موجزة، في حين تصدر مؤسسات أخرى نشرات علمية وتقارير تفصيلية تتناول الأسس الفقهية للمنتجات، كما هو الحال في بعض المصارف التي تنشر بحوثًا شرعية متخصصة، مثل النشرات العلمية التي تصدر عن بعض البنوك الإسلامية.

الآثار التطبيقية:

يسهم الإفصاح التفصيلي في تعزيز الوعي بطبيعة المنتجات المصرفية الإسلامية، ويدعم الثقة المؤسسية، ويؤكد التزام المصرف بالضوابط الشرعية بصورة عملية.

المعالجة المهنية:

تشجيع التوسع في نشر التقارير الشرعية المفصلة، وتوثيق القرارات وأسسها الفقهية، بما يتفق مع المعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات التنظيمية، ويعزز الشفافية المؤسسية (CIBAFI، ٢٠١٩).

2. الجوانب المتعلقة بالتأهيل العلمي والخبرة التطبيقية

الوصف:

تتطلب عضوية هيئات الرقابة الشرعية مستوى رفيعًا من التأهيل العلمي في فقه المعاملات المالية، إلى جانب الخبرة الكافية بطبيعة العمل المصرفي المعاصر، وهو ما يفسر استعانة المصارف الإسلامية بكبار العلماء المتخصصين في هذا المجال، نظرًا لما تتطلبه الفتوى من تأهيل علمي عميق، وخبرة راسخة، وقدرة على تنزيل الأحكام على الوقائع المستجدة.

الآثار التطبيقية:

يسهم الجمع بين التأصيل الفقهي والخبرة التطبيقية في تعزيز جودة القرارات الشرعية، وضمان سلامة المنتجات المالية من المخالفات الشرعية.

المعالجة المهنية:

دعم مسارات التأهيل العلمي المتخصص في فقه المعاملات المالية، وتشجيع البحث العلمي المؤسسي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمصارف الإسلامية، بما يسهم في إعداد كوادر مساندة للعمل الشرعي، مع التأكيد على أن الإفتاء يظل من اختصاص أهل العلم المؤهلين تأهيلاً شرعيًا راسخًا.

1. ضغوط المنافسة والبيئة السوقية العالمية

الوصف:

تعمل المصارف الإسلامية ضمن بيئة مالية تنافسية تتسم بسرعة التطور وتزايد الابتكار في المنتجات المالية، وهو ما يتطلب درجة عالية من الجاهزية المؤسسية، والتنسيق المستمر بين الإدارات التنفيذية وهيئات الرقابة الشرعية، لضمان توافق المنتجات الجديدة مع أحكام الشريعة الإسلامية قبل طرحها للتطبيق.

الآثار التطبيقية:

تؤكد هذه البيئة التنافسية أهمية الدور المحوري لهيئة الرقابة الشرعية في دراسة المنتجات المالية دراسة متأنية، والتحقق من استيفائها للضوابط الشرعية بصورة كاملة، بما يحقق التوازن بين متطلبات التطوير المصرفي والمحافظة على الالتزام بأحكام الشريعة، ويعزز الثقة المؤسسية في سلامة الإجراءات المتبعة.

المعالجة المهنية:

تعزيز الاستقلال المؤسسي لهيئات الرقابة الشرعية، وترسيخ موقعها ضمن منظومة الحوكمة، وتطوير إجراءات اعتماد المنتجات وفق المعايير الشرعية المعتمدة، بما يضمن سلامة التطبيق، ويؤكد مصداقية المصارف الإسلامية في أدائها المهني.

2. تفاوت مستوى الالتزام بالمعايير الشرعية الدولية في التطبيق العملي

الوصف:

أرست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من المعايير الشرعية والمهنية التي تمثل إطارًا مرجعيًا لتنظيم العمل الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، غير أن درجة تبني هذه المعايير وتطبيقها قد تختلف باختلاف الأطر التنظيمية والرقابية من دولة إلى أخرى.

الآثار التطبيقية:

يُبرز هذا التفاوت أهمية العمل على تعزيز التقارب المعياري، وتطوير آليات التطبيق المؤسسي، بما يدعم توحيد الممارسات المهنية، ويُسهم في تعزيز مستوى الثقة لدى المتعاملين، خاصة في ظل اتساع نطاق العمل المصرفي الإسلامي على المستوى الدولي.

المعالجة المهنية:

تشجيع تبني المعايير الشرعية الدولية ضمن الأطر التنظيمية الوطنية، وتطوير برامج المتابعة والتدقيق الشرعي، وتعزيز التعاون بين المصارف والمؤسسات المعيارية، بما يسهم في دعم جودة التطبيق، وترسيخ مصداقية العمل المصرفي الإسلامي.

المحور الرابع:
المناقشة والتحليل

تُظهر الدراسات التي تناولت العلاقة بين مجالات الرقابة الشرعية ومستويات الثقة في المصارف الإسلامية أن الثقة يمكن رصدها من خلال مؤشرات كمية تعكس السلوك الفعلي للمتعاملين، وليس فقط عبر الانطباعات العامة. فقد بينت دراسة جريدان (٢٠٠٢) أن المصارف التي تمتلك وحدات تدقيق شرعي فعّالة حققت معدل نمو سنوي في الودائع الاستثمارية بلغ ١٤,٦٪ مقابل ٦,٢٪ في المصارف التي تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة الشرعية. كما كشفت دراسة نصير (٢٠٠٢) أن ٧١٪ من العملاء يضعون وجود هيئة رقابة شرعية فعالة ضمن أول ثلاثة أسباب لاختيار المصرف الإسلامي. وتشير هذه الأرقام إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين فاعلية الرقابة الشرعية واستقرار الموارد، إلا أن هذه النتائج – كما يرى الباحث – تستند إلى تحليل وصفي مقارن، ولا تمثل إثباتًا سببيًا قاطعًا، نظرًا لعدم استخدام نماذج اقتصاد قياسي تضبط المتغيرات المصاحبة.

وفيما يتعلق بالإفتاء الشرعي، أظهرت دراسة الشبيلي (٢٠٠٢) أن المصارف التي توثق فتاواها كتابيًا وتعرض ملخصاتها التفسيرية قبل طرح المنتجات تسجل ارتفاعًا في مستويات الاطمئنان الشرعي لدى العملاء بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٢٪ مقارنة بالمصارف التي تكتفي بعبارات عامة غير منشورة.

أما في جانب المراجعة والتدقيق الشرعي، فقد أشارت دراسة الكيلاني وأبو العز (٢٠٠٢) إلى انخفاض متوسط المخالفات الشرعية من ١١,٨٪ إلى ٣,١٪ خلال ثلاث سنوات في المصارف التي طبقت نظام تدقيق داخلي مستقل، ورافق ذلك ارتفاع في مؤشرات رضا العملاء من ٥٩٪ إلى ٨١٪. كما خلصت دراسة الصالاّ (٢٠٠٢) إلى أن كل انخفاض بنسبة ١٪ في المخالفات الشرعية ارتبط بزيادة في الودائع الاستثمارية بمعدل ٠,٧٪

سنويًا. ويرى الباحث أن هذه الأرقام تكشف عن ترابط واضح بين ضبط التطبيق العملي وبين السلوك الاستثماري للعملاء، غير أن هذا الترابط يظل في إطار العلاقة الارتباطية المستنتجة من بيانات مقارنة زمنية، ولا يرقى إلى مستوى البرهنة السببية لغياب نماذج إحصائية متعددة المتغيرات.

وفيما يتعلق بالإشراف الشرعي على الابتكار، أشار الزعتري (٢٠٠٦) إلى أن المنتجات التي طُورت تحت إشراف مباشر من هيئة الرقابة الشرعية وقد حقق نسب قبول سوقي تجاوزت ٨٥٪ مقابل أقل من ٦٠٪ للمنتجات التي عُرضت على الهيئة بعد اكتمالها. كما أوضحت دراسة حماد (٢٠٠٦) أن الصكوك التي خضعت لإشراف شرعي هيكلي صارم استقطبت استثمارات أعلى بنسبة ٢٢٪ مقارنة بصكوك مشابهة ضعيفة الإشراف. ويرى الباحث أن هذه النتائج تشير إلى أن التدخل الشرعي المبكر يقلل من احتمالات التعديل اللاحق ويعزز وضوح الهيكل الشرعي، إلا أن تفسير هذا الأثر يجب أن يأخذ في الاعتبار عوامل السوق والسمعة والتسويق المصاحبة.

أما في مجال الإفصاح، فقد بينت دراسة آل الدين (٢٠٠٢) أن المصارف التي تنشر تقارير شرعية تفصيلية حققت زيادة في قاعدة العملاء بنسبة ١٨٪ خلال عامين، وانخفاضًا في معدل سحب الودائع بنسبة ٩٪، وارتفاعًا في مؤشر المصداقية بمقدار ١,٣ نقطة على مقياس من خمس درجات. كما أشارت دراسة مجموعة باحثين (٢٠٠٢) إلى أن ضعف الإفصاح يفسر نحو ٣٧٪ من حالات تحفظ المستثمر الأجنبي تجاه المصرف الإسلامي. ويرى الباحث أن هذه الأرقام تعزز فرضية أن تقليل عدم تماثل المعلومات يسهم في بناء الثقة، غير أن نسبة التفسير المذكورة لا تعني وجود علاقة سببية مستقلة، بل تمثل نتيجة تحليل استبياني في سياق محدد.

وعند النظر إلى المقارنات الرقمية قبل وبعد تطوير أنظمة الرقابة الشرعية، يتضح – وفق البيانات المجمعة من دراسات البعلي (١٩٩١)

والـدوردي (٢٠٠٢) ودراسـة (٢٠٠٦) - أن متوسـط نمو الودائع الاسـتثمارية ارتفـع مـن ٦,٥٪ إلـى ١٥,٢٪، وانخفض عدد المخالفات الشـرعية السـنوية من ١٧ حالـة إلى ٤ حالات، وارتفعت نسـبة رضا العملاء مـن ٥٤٪ إلى ٨٣٪، وزادت نسـبة العملاء المتكررين من ٦٢٪ إلى ٨٨٪، وارتفعت الاسـتثمارات طويلـة الأجل مـن ٤١٪ إلى ٦٧٪. غيـر أن الباحث يؤكد أن هـذه النتائج تمثل تحليـلاً وصفيًـا لمحتـوى تقارير عـدد محدود مـن المصارف خـلال فترات زمنيـة معينة.

كما أشـارت دراسـة خضوع العمل المصرفي الإسـلامي للرقابة الشرعية (٢٠٠٦) إلـى أن المصـارف التـي طبقـت أنظمـة رقابـة إلكترونية شـهدت انخفاضًـا فـي زمـن اعتمـاد المنتجـات بنسـبة ٣٠٪ وارتفاعًـا فـي ثقـة المسـتثمرين بنسـبة ٢٠٪ وفق استبيانات المؤسسات الاسـتثمارية. ويرى الباحـث أن هـذا المؤشـر يعكس أثـر التحول الرقمـي في تعزيـز الكفاءة التشـغيلية وتقليـل فجـوة المعلومـات، وهـو مـا ينعكس بـدوره على تصـورات الثقة.

وعند تحليل التحديات، أشـارت بعض الدراسـات إلـى أن غموض المرجعية أو ضعـف الإفصـاح قد يرتبـط بانخفاض في مؤشـرات الثقة يتـراوح بين ١٥٪ و٢٥٪ فـي بعـض البيئات، كما ارتبـط ضعف الشـفافية بارتفاع معدل سـحب الودائع قصيرة الأجل بنسـبة تقارب ١٢٪ سـنويًا. ويـرى الباحث أن هذه الأرقام ينبغي فهمها في إطارها السـياقي، إذ تعكس نتائج دراسـات اسـتبيانية أو مقارنـات محـدودة، ولا تمثل تقديرات قياسـية عامـة. ، كما بينت دراسـات الشـوابكة (٢٠٠٢) ومناع (٢٠٠٢) والزعتري (٢٠٠٦).

المحور الخامس:
النتائج والتوصيات

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى دراسة دور الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة بالمصارف الإسلامية من خلال مقاربة علمية اعتمدت الوصف والتحليل والتطبيق، انطلاقًا من حقيقة أن الثقة تمثل الركيزة الجوهرية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي، وأن الرقابة الشرعية ليست مجرد إطار فقهي شكلي، بل هي منظومة مؤسسية متكاملة تضبط الأداء، وتوجّه السلوك، وتحفظ الهوية، وتؤسس للاستدامة. وقد بيّنت المعالجة النظرية والقراءات التطبيقية أن العلاقة بين فاعلية الرقابة الشرعية ومستويات الثقة هي علاقة مباشرة وقابلة للقياس، وتتجلى آثارها في نمو الودائع، واستقرار الموارد، ورضا العملاء، وثقة المستثمرين، والسمعة المؤسسية.

وانطلاقًا من ذلك، أمكن استخلاص جملة من النتائج العلمية والتطبيقية التي تمثل خلاصة هذا الجهد البحثي، وتُعد في الوقت ذاته أساسًا لبناء توصيات عملية قابلة للتنفيذ في الواقع المصرفي الإسلامي.

أولاً: النتائج الرئيسة للدراسة

أثبتت الدراسة، من خلال المؤشرات الرقمية المقارنة، أن المصارف التي تمتلك منظومات رقابة شرعية نشطة ومتكاملة تحقق معدلات نمو أعلى في الودائع الاستثمارية، واستقرارًا أكبر في الموارد طويلة الأجل، وارتفاعًا ملحوظًا في نسب رضا العملاء مقارنة بالمصارف التي تعاني من ضعف في أنظمة الرقابة الشرعية. وقد بلغ متوسط الزيادة في نمو الودائع بعد تفعيل أنظمة رقابة متقدمة أكثر من الضعف في بعض النماذج التطبيقية، وهو ما يؤكد أن الرقابة الشرعية ليست عنصرًا شكليًا، بل محركًا فعليًا للثقة والسلوك المالي.

1. **أن الإفتـاء الشـرعي الموثّق والمنضبط معيار حاسـم في اسـتقرار الثقة**

- أظهـرت النتائـج أن توثيـق الفتـوى الشـرعية وإتاحتها للعمـلاء قبل طـرح المنتجـات يعـزز الاطمئنان الشـرعي بدرجـة كبيرة، حيث يفسـر جـزءًا كبيرًا مـن تذبذب سـلوك العمـلاء وترددهـم فـي الاكتتاب في المنتجـات الجديـدة. وتؤكد هـذه النتيجـة أن توحيد المرجعيـة الفقهية داخـل المصرف لم يعـد خيـارًا تنظيميًا، بل ضـرورة اسـتراتيجية لحماية الثقة.

2. **التدقيق الشرعي للمنتجات**

- هـو التطبيـق العملـي لفقـه المعامـلات فكل تحسـن فـي التدقيق ينعكس مباشـرة في انخفاض المخالفات الشـرعية وارتفاع مؤشـرات رضـا العمـلاء، بما يدل علـى أن المتعامـل يقيس مصداقيـة المصرف من خـلال التطبيـق لا التصريحات.

3. **الشـفافية والإفصاح الشـرعي عاملان حاسـمان في بناء السمعة المؤسسـية وجذب رؤوس الأموال**

- أكدت الدراسـة أن المصارف التـي تلتزم بإصدار تقارير شـرعية تفصيلية تحظـى بارتفـاع ملحوظ فـي قاعـدة عملائهـا، وانخفاض في سـحب الودائـع، وارتفـاع فـي مؤشـر المصداقية. فـي المقابل، فـإن ضعف الإفصاح يفسـر نسـبة معتبرة من عدم ثقة المسـتثمرين الأجانب، بما يبرهن أن الشـفافية الشـرعية أصبحت معيارًا تنافسـيًا في الأسـواق الماليـة الحديثة.

4. **ارتباط الرقابة الشرعية بمؤشرات الثقة:**

- أظهرت الدراسـة أن فعالية الرقابة الشـرعية تترافـق طرديًا مع ارتفاع نمـو الودائـع الاسـتثمارية، واسـتقرار المـوارد طويلة الأجـل، وارتفاع نسـب رضا العمـلاء، وتعزيز الثقة المؤسسـية لدى المسـتثمرين.

5. **أهمية الإفتاء الشرعي الموثّق:**

تبيـن أن توثيـق الفتـاوى ووضوحهـا كتابيًا قبل طـرح المنتجـات يزيد

مستوى الاطمئنان الشرعي لدى العملاء بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٢٪، بينما يؤدي تعدد الفتاوى داخل المصرف إلى تذبذب الثقة بنسبة تصل إلى ٤٠٪.

6. **دور المراجعة والتدقيق الشرعي:**

- انخفاض المخالفات الشرعية بنسبة ١٪ يترتب عليه ارتفاع حجم الودائع الاستثمارية بمعدل ٠,٧٪ سنويًا، ويؤكد ذلك أن الالتزام الفعلي بالفتوى أكثر تأثيرًا على الثقة من صدور الفتوى فقط.

7. **أثر الإشراف المبكر على الابتكار المالي:**

- المنتجات المطورة تحت إشراف شرعي منذ مرحلة التصميم تحقق نسب قبول سوقي تفوق ٨٥٪، مقابل أقل من ٦٠٪ للمنتجات التي خضعت للإشراف بعد اكتمالها، ما يبرز أهمية الرقابة الشرعية في تعزيز جاذبية المنتجات والحد من المخاطر.

8. **أهمية الإفصاح والشفافية الشرعية:**

- المصارف التي تنشر تقارير شرعية مفصلة تسجل زيادة في قاعدة العملاء بنسبة ١٨٪، وانخفاضًا في معدل سحب الودائع بنسبة ٩٪، وارتفاعًا في مؤشر المصداقية المؤسسية بمقدار ١,٣ نقطة، ما يعكس دور الشفافية في بناء السمعة والثقة.

9. **تأثير التحديات على الثقة:**

- تعدد الاجتهادات، نقص الكفاءات المزدوجة التأهيل، ضعف الشفافية، والضغوط الربحية تؤدي إلى انخفاض الثقة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٢٥٪، وزيادة المخاطر الشرعية، وفقدان شريحة معتبرة من العملاء ذوي الحساسية الشرعية المرتفعة.

10. **الأثر التطبيقي للرقابة الشرعية:**

- تفعيل أنظمة الرقابة الشرعية المتقدمة أدى إلى مضاعفة مؤشرات الثقة تقريبًا خلال فترة قصيرة (٢-٣ سنوات)، بما في ذلك ارتفاع نمو الودائع من ٦,٥٪ إلى ١٥,٢٪، وزيادة رضا العملاء من ٥٤٪ إلى ٨٣٪، وتقليص المخالفات من ١٧ حالة إلى ٤ حالات سنويًا.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى المصارف الإسلامية، وهيئات الرقابة الشرعية، والجهات التنظيمية، بما يعزز من فاعلية الرقابة الشرعية ويرسخ الثقة بالمصارف الإسلامية على أسس مؤسسية مستدامة:

1. **تعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية**
   - ضرورة الفصل الوظيفي والمالي بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية للمصرف بما يضمن الحياد والنزاهة.
   - عدم ربط مكافآت أعضاء الهيئات الشرعية بنتائج الأداء الربحي المباشر للمصرف، حتى لا تتأثر استقلالية القرار الشرعي بضغوط العوائد.
2. **تطوير أنظمة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي**
   - إنشاء وحدات تدقيق شرعي داخلي مستقلة ترتبط مباشرة بمجلس الإدارة.
   - تفعيل دور التدقيق الشرعي الخارجي بوصفه آلية رقابية مزدوجة تعزز مصداقية الالتزام أمام المستثمرين والجهات الرقابية.
3. **الاستثمار في بناء الكفاءات الشرعية والمصرفية المزدوجة ا لتأ هيل**
   - إطلاق برامج تدريب متخصصة تجمع بين الفقه المالي الإسلامي والعلوم المصرفية الحديثة.
   - دعم الدراسات العليا والبحث العلمي في مجالات الحوكمة الشرعية والمالية الإسلامية التطبيقية.
   - استقطاب الكفاءات ذات التكوين المزدوج للعمل داخل الهيئات الشرعية ووحدات التدقيق.
4. **تعزيز الإفصاح والشفافية الشرعية**
   - إلزام المصارف بنشر تقارير شرعية سنوية مفصلة تتضمن المخالفات، ومعالجاتها، ورأي الهيئة الشرعية في الالتزام العام.

- توظيف وسائل التحول الرقمي في نشر المعلومات الشرعية بصورة ميسّرة ومفهومة للعميل العادي، لا بلغة تقنية معقدة.

5. **دمج الرقابة الشرعية في منظومة الحوكمة المؤسسية الشاملة**
   - إدماج مؤشرات الالتزام الشرعي ضمن مؤشرات الأداء المؤسسي الرئيسة.
   - ربط إدارة المخاطر الشرعية بإدارة المخاطر العامة في المصرف لتحقيق تكامل رقابي شامل.
6. **تعميق الإشراف الشرعي على الابتكار المالي منذ مراحله الأولى**
   - إشراك الهيئات الشرعية في مراحل تصميم المنتجات المالية لا الاكتفاء بعرضها بعد إكمالها.
   - تشجيع الابتكار المتوافق مع مقاصد الشريعة لا التكييف الشكلي للصيغ التقليدية.
7. **توظيف الرقابة الشرعية الإلكترونية (E-Shariah Governance)**
   - بناء منصات رقمية للتدقيق والمتابعة الشرعية الفورية.
   - استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد المخالفات الشرعية وتحليل العمليات المالية بشكل لحظي، بما يرفع كفاءة الرقابة ويزيد ثقة المستثمرين.
8. **تعزيز دور الجهات الرقابية الرسمية في ضبط الحوكمة الشرعية**
   - إصدار تشريعات ملزمة تحدد الحد الأدنى لمتطلبات تشكيل الهيئات الشرعية واختصاصاتها واستقلاليتها.
   - اعتماد المعايير الدولية للحوكمة الشرعية الصادرة عن الهيئات المتخصصة وتكييفها مع الخصوصيات الوطنية.

ثالثًا: آفاق البحث المستقبلية

يفتح هذا البحث المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تتناول:

- بناء نماذج قياس كمية لعلاقة الرقابة الشرعية بالثقة باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.

- إجراء دراسات مقارنة بين مصارف إسلامية في دول مختلفة لقياس أثر اختلاف الأطر التنظيمية في مستويات الثقة.
- راسة أثر التحول الرقمي في فعالية الرقابة الشرعية وفي إعادة تشكيل ثقة العملاء في البيئة المصرفية الرقمية.

وعلى هذا خلصت هذه الدراسة إلى أن الرقابة الشرعية تمثل العمود الفقري للثقة في المصارف الإسلامية، وأن ضعفها أو شكليتها يفضي إلى اهتزاز الثقة مهما بلغت كفاءة الأداء المالي. كما بيّنت أن الاستثمار الحقيقي في المصارف الإسلامية لا يبدأ من رأس المال فقط، بل من بناء منظومة رقابة شرعية مستقلة، شفافة، فعالة، وقادرة على مواكبة الابتكار دون التفريط في الضوابط. وبذلك تُعد الرقابة الشرعية رافعة استراتيجية للثقة المؤسسية، والاستقرار، والاستدامة، والتنافسية في الصناعة المصرفية الإسلامية المعاصرة.

المراجع والمصادر

الكتب:

- أرشيد، محمد عبد الكريم أحمد. الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. ط١. عمّان: دار النفائس، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- البعلي، عبد الحميد محمود. أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: الواقع والآفاق (دراسة مقارنة للجوانب القانونية والمصرفية والفقهية). ط١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- البعلي، عبد الحميد محمود. الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. ط١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- جبر، هشام. إدارة المصارف الإسلامية (أصولها العلمية والعملية). ط١. البنك الإسلامي العربي، ٢٠٠١م.
- داود، حسن يوسف. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. ط١. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م.
- ريان، حسين يوسف. الرقابة المالية في الفقه الإسلامي. ط١. عمّان: دار النفائس، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- شابرا، محمد عمر، وطارق الله خان. الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية. ط١. المعهد العالمي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شبير، محمد عثمان. المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. ط٤. عمّان: دار النفائس، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- شيخون، محمد. المصارف الإسلامية. ط١. عمّان: دار وائل، ٢٠٠٢م.
- عاشور، يوسف حسين. مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية. فلسطين، ٢٠٠٢م.
- العسال، أحمد محمد، وفتحي أحمد عبد الكريم. النظام الاقتصادي في الإسلام: مبادئه وأهدافه. ط١٣. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- العمر، فؤاد عبد الله. أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي. ط١. جدة: المعهد العالمي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- القطان، محمد أمين علي. الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية (دراسة شرعية تطبيقية). ط١. ١٤٠٤هـ/٢٠٠٤م.
- الكفراوي، عوف محمود. النقود والمصارف في النظام الإسلامي. ط٢. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
- شوقيبورقبة. التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة. عالم الكتب الحديث، الطبعة ٢٠، ٢٠٠٧م.

المؤتمرات والرسائل العلمية:

- لمار رضوان، بن طلحة صليحة. صيغ تمويل المؤسسات والشركات في المعاملات المصرفية الإسلامية: التمويل والاستثمار. المؤتمر الدولي الثالث للمالية الإسلامية بمراكش، ٢٠-٢٧ مايو ٢٠٠٢م.
- حسيبة سميرة. أساليب التمويل الإسلامي وكفاءته. أطروحة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، ٢٠٠٠م.
- العميدات، أحمد عبد العلو مصطفى. الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين .
- حمدان، حمزة عبد الكريم محمد. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- الحديدي، خميس بن عبد الله بن خميس. الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية. رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- المدوري، صلاح بن علي بن حمد الأخن. الرقابة الشرعية في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي. رسالة دكتوراة، كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك - الأردن.
- المؤسسات والتقارير الرسمية:
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية. القاهرة.
- إبراهيم الكراسنة. البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات. معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات، ٢٠٠٧م.
- هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة. تقرير الرقابة الشرعية على أعمال البنك. ديسمبر ٢٠١٢م.
- هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة. تقرير الرقابة الشرعية على أعمال البنك. ديسمبر ٢٠١٧م.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٧.

البحوث المحكمة والدراسات المنشورة:

- شحاتة، حسين. الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار المشورة.
- الشبيلي، يوسف بن عبد الله. الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية: ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط العمل المصرفي. بحث محكم، مجلة العدل السعودية.
- الشوابكة، سالم. الرقابة المالية. بحث محكم، مجلة الحقوق، الكويت.
- محمد بن أحمد بن صلاح. دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية. بحث مقدم للمؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- الكيلاني، عبد الرحمن إبراهيم زيد، وأبو العز، عماد محمد. حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة

الشـــريعة والدراســـات الإســـلامية، الكويت.
- الل الدين، محمد أكرم. دور الرقابة الشـــرعية فـــي ضبط أعمال المصارف الإســـلامية: أهميتها، شـــروطها، وطريقة عملها. بحـــث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإســـلامي الدولي، الدورة التاســـعة عشرة، الشارقة.
- مناع، صـــادق علي. متطلبات تفعيل الرقابة الشـــرعية الخارجية وأهميتها في المصارف الإســـلامية. مجلة البحـــوث التجارية، كلية التجـــارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- مجموعـــة باحثيـــن: أبـــو العـــز، علـــي محمـــد، والكيالنـــي، عبـــد الرحمـــن إبراهيـــم زيد. حوكمـــة هيئات الرقابة الشـــرعية في المؤسســـات المالية الإســـلامية. مجلـــة الشـــريعة والدراســـات الإســـلامية، الكويت.
- نصيـــر، نديم عقلة. المنظور الإســـلامي والوضعي لرقابـــة الإدارة العامة: دراســـة مقارنة. بحث منشـــور، مجلة جامعة الملك ســـعود.
- الدوردي، ســـيدي محمـــد. الرقابة الشـــرعية فـــي المصارف الإســـلامية: دراســـة تأصيليـــة ورؤيـــة استشـــرافية. مجلـــة مذهبية محكمـــة، مجلة المذهـــب المالكي.
- إرشـــيد، محمـــود عبـــد الكريـــم أحمـــد. الرقابـــة الشـــرعية وواقعهـــا في المصارف والمؤسســـات الإسلامية: دراســـة فقهية وقانونية مصرفية. ط١. مكتبـــة وهبة، القاهـــرة، مصر.
- البعلي، عبد الحميد محمود. الاســـتثمار والرقابة الشـــرعية في البنوك والمؤسســـات الإســـلامية. ط١. مكتبة وهبـــة، القاهرة، مصر.
- جريـــدان، نايف بدران عبد. تقييـــم عمل هيئات الفتوى والرقابة الشـــرعية فـــي المصـــارف الإســـلامية: دراســـة اســـتقرائية تحليلية. مجلـــة عالمية للاقتصاد والأعمـــال، الأردن.

المقالات والدوريات العلمية:

- أســـمع ســـفيان، عبدات عبد الوهاب. واقـــع بيع المرابحة لآمر بالشـــراء وتطبيقاتهـــا في الجزائر: بنـــك البركـــة الجزائري نموذجا. مجلـــة الاقتصاد

الجديد، المجلد ٠٧، العـدد ٧٢٧٠، ٢٠٠٧م.
- الكفـراوي، عـوف محمـود. الرقابة المالية فـي المصارف وبيـوت المال الإسـلامية بين الذاتية والشـرعية. مجلة أضواء الشـريعة، العدد ١٤، ص ٣٣٣-٣٧٠.
- أبـو معمر، فـارس محمود. أثـر الرقابـة الشـرعية واسـتقلاليتها على معامـلات البنك الإسـلامي. مجلـة الجامعة الإسـلامية، غـزة، مج ٣، العـدد الأول/شـعبان ١٤١٥هـ/يناير ١٩٩٦م.
- شـويدح، أحمـد ذيـاب. دور هيئـة الرقابـة الشـرعية فـي المصـارف الإسـلامية في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسـلامية، مـج ٢/٢٠٠٣، ص ١-٤١.
- بنـك دبـي الإسـلامي. مجلـة الاقتصـاد الإسـلامي: مجلـة شـهرية اقتصاديـة متخصصـة. دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، ١٩٨٣-١٩٨٥م.
- قرارات الاتحاد الدولي للبنوك الإسـلامية في اجتماعه الاسـتثنائي بدبي، ١٧/١٩٨٣، ص ١٥-١٧.
- حول اجتمـاع الهيئة العليا للفتـوى والرقابة الشـرعية، ٢٠/١٩٨٣، ص ٢٤-٢٥.
- سـيف الديـن، محمـود. البنـوك الإسـلامية والمشـكلات الاقتصادية المعاصـرة (الحلقـة الثانيـة)، ١٨/١٩٨٣، ص ١٢-١٨.
- بيت التمويل الكويتي. الضوابط الشـرعية لمسيرة المصارف الإسلامية, ١٩٨٥، ص ٥٢-٥٣.
- حمـادي، مليكـة. المعاملات الماليـة والتجاريـة بين مطرقـة الضوابط الشـرعية وسـندان التطورات الراهنة. مجلة دراسـات وأبحـاث، العدد ٧٧، مـارس ٢٠٠٢م.
- داود، سـلمان بـن عيسـى. حوكمـة منظومـة الرقابـة الشـرعية في المؤسسـات الماليـة الإسـلامية بيـن تطبيـق المعاصريـن ونظـرة المؤسسـين. المجلة الإسلامية لدراسـات الشـرعية والقانونية، العدد ٧٢، رقـم ٢٧، ٢٠٠٢م.

- سميرة مشهراوي. دور هيئة الرقابة الشرعية في ضبط المعاملات المالية الإسلامية: المرابحة لآمر بالشراء ببنك البركة نموذجا. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد ٢٧، العدد ٢٧، ديسمبر ٢٠٢٠م.
- سهام كردودي. هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في البنوك الإسلامية: تجربة بنك دبي الإسلامي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٧٢، ديسمبر ٢٠٢٠م.
- عبد القادر حيرش، لعال رمضاني. نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية من وجهة نظر محاسبية: دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات العدّاد الاقتصادي، المجلد ٢٢، العدد ٢٧، جوان ٢٠٢٠م.
- فؤاد بن حدو. النظرة الفقهية والاقتصادية لصيغة التمويل بيع المرابحة لآمر بالشراء في البنوك الإسلامية. مجلة القيمة المضافة اقتصاديات الأعمال، المجلد ٢٠، العدد ٢٧، ٢٠٢٠م.
- مطاي عبد القادر. تحديات ومتطلبات تحقيق الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية بالإشارة إلى تجارب دولية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٠٢، العدد ٧٢، ديسمبر ٢٠٢٠م.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا